

مع توقيع رئيس الجمهورية مرسوم دعوة الهيئات الناخبة في دائرة صور، ومع بدء العد العكسي للانتخابات النيابية الفرعية المنتظرة في 15 أيلول 2019، باشرت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات مراقبتها للعملية الانتخابية والتي يفصلنا عن موعد اجتماع هيئتها الناخبة اقل من 10 أيام.

تنوه الجمعية بداية بإصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة ضمن المهل القانونية والدستورية وتعلن استعدادها لمراقبة الانتخابات الفرعية بالإمكانات الموجودة والمتاحة أمامها من خلال توزيع ونشر 24 فريقاً جوالاً مؤلفاً من 61 مراقباً ومراقبة في قضاء صور.

تهدف مراقبة انتخابات صور الفرعية الى رصد وتوثيق والتدقيق في المخالفات منذ تاريخ دعوة الهيئات الناخبة وبدء الحملات الانتخابية وحتى البتّ بأخر طعن أمام المجلس الدستوري، وتقديم سلسلة من الاقتراحات الإصلاحية لتحسين العملية الانتخابية في المستقبل.

تبني الجمعية ملاحظاتها إنطلاقاً من سير العملية الانتخابية لناحية الادارة المولجة بالانتخابات ومتابعة لسلوك الناخبين وربطاً بالحملات الانتخابية للمرشحين الوحيدين الأستاذ حسن عز الدين والأستاذة بشرى الخليل بعد انسحاب الأستاذة دينا حلوي من الانتخابات.

1- بحسب المعلومات التي وصلت للجمعية بدا واضحاً ان السيدة دينا حلوي قد تعرضت لضغوط متعددة، من قبل عائلتها اولاً ومن قبل محيطها ثانياً للانسحاب من العملية الانتخابية وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً وبهم الجمعية ان تؤكد ان الضغط على المرشحين هو بحد ذاته مخالفة لقانون الانتخاب ولديمقراطية العملية الانتخابية اذ يحق للمواطنين والمواطنات كافة خوض معاركهم الانتخابية بحرية واستقلالية. وستعمد الجمعية الى التدقيق بتفاصيل هذا الملف ونشر تفاصيله في تقريرها النهائي.

2- تنوه الجمعية بثبوت اعتماد قسيمة الاقتراع الرسمية لما لهذه القسيمة من أهمية في حماية حرية الناخبين والناخبات باختيار المرشح/ة الأفضل كما تنوه الجمعية بتعاون هيئة الاشراف على الانتخابات مع الجمعية لناحية تسهيل عمل مراقبتها للعملية الانتخابية وتأمين طلبات أكثر من 60 مراقباً ومراقبة لمراقبة مجريات عملية الاقتراع والفرز في 15 ايلول المقبل. كما وتطالب الجمعية هيئة الاشراف على الانتخابات على أن تتمكن من القيام بدورها الذي أناطه القانون، رغم الامكانيات المالية الضئيلة، في متابعتها وإشرافها على العملية الانتخابية كافة وتحثّ الجمعية الهيئة على مخاطبة الرأي العام ونشر التقارير المالية التي تصلها من المرشحين وقرار مبدأ التوسع في تفسير قانون الانتخابات بما يضمن ديمقراطية العملية الانتخابية.

3- تستنكر الجمعية الخطاب الاعلامي الذي تكرر قبيل انتخابات طرابلس الفرعية ويتكرر حالياً في صور والذي يرسى مبدأً بأن نتيجة الانتخابات محسومة وبأن لا ضرورة لإجراء الانتخابات وصرف الاعتمادات المالية اللازمة لها. إن لهذا الخطاب مخالفتين أساسيتين اذ يخالف المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات التي تؤكد على ضرورة تأمين تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين وعلى عدم بث أخبار قد تؤدي في نهاية المطاف إلى التأثير سلباً على خيارات الناخبين وعلى إقبال ضعيف يوم الاقتراع، كما ويمس هذا الخطاب بحقوق المواطنين والمواطنات كاقامة بالترشح والاقتراع وبالتعبير عن خياراتهم الانتخابية والديحاء بمصادرة قرار الناخبين واعلاء الضغط على المرشحين للانسحاب وصولاً الى التذكية. ان هذا الخطاب لا يمت الى الممارسات الديمقراطية بصلة كما ان الكلفة المالية للانتخابات ليست هي السبب في زيادة عجز الدولة بل قصور الحكومات المتعاقبة

والبرلمانات المتعاقبة عن وقف الهدر والفساد. لذلك تتمنى الجمعية من كافة الوسائل الاعلامية بالكف عن بث هكذا أنواع من الخطابات وترك المجال أمام التنافس الديمقراطي بين المرشحين واعطاء المجال للناخبين في قضاء صور بتحديد خياراتهم الانتخابية في جو خال من أي ضغوطات أكانت إعلامية أو غيرها.

4- في مخالفة واضحة للقانون الانتخابي 2017/44، واستعمال الاماكن العامة والدينية لغايات انتخابية لاد سيما المادة 77 منه والمادة 71 من القانون 2008/25 قام المرشح الاستاذ حسن عز الدين وضمن جولته الانتخابية بالاجتماع بعدد من فعاليات القرى الحدودية في قاعة بلدية الزلوطية مقدا خطابا انتخابيا كما وزار دار الافتاء في مدينة صور ودار الافتاء الجعفري وكنيسة القديس توما في مدينة صور.

5- تستنكر الجمعية التدخل في الشؤون الانتخابية لبعض رجال الدين وتصريحاتهم الداعمة لمرشح في وجه مرشح آخر، والتي بطبيعتها تؤثر في خيارات الناخبين الانتخابية.

6- بحسب اتصال ورد الى الجمعية من قبل أحد الأشخاص العاملين في حملة المرشحة السابقة الأستاذة دينا حلاوي، علمت الجمعية أن المرشحة قد واجهت صعوبات قبل إعلان انسحابها في فتح حساب مالي للحملة الانتخابية في عدد من المصارف، كما وعلمت الجمعية في هذا الاطار أن المرشحة الأستاذة بشرى الخليل واجهت نفس التحديات. من هنا تطالب الجمعية هيئة الاشراف على الانتخابات بالقيام بالتحقيقات اللازمة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء تلك المشكلة.

أقل من 10 أيام تفصلنا عن موعد الاستحقاق الانتخابي، تعلن الجمعية أن مراقبتها لأداء الادارة النازمة للانتخابات والمرشحين متواصلة آملة أن تساهم توصياتها وتقييمها لمجريات العملية الانتخابية في تحسين مسارها.

وتطلب من المواطنين والمواطنات الراغبين بالتبليغ عن اي مخالفة الاتصال بارقام الجمعية 01333713 أو 01333714

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
بيروت، في 6 أيلول 2019